

**Royaume du Maroc**

Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement  
Département de l'Energie et des Mines



**المملكة المغربية**

وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة  
قطاع الطاقة والمعادن

**كلمة الدكتور عبد القادر اعمارة  
وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة**

**بمناسبة اجتماع  
المجلس الإداري لوكالة الحوض المائي  
للساقية الحمراء ووادي الذهب**

**\*\*\*\*\***

**الدورة الثانية برسم سنة 2013**

**الداخلة في 12 فبراير 2014**

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالماء،

السيد والي جهة واد الذهب لكويرة، عامل إقليم واد الذهب

السادة العمال،

السيد قائد الحامية العسكرية بالداخلة،

السادة المنتخبين،

السيد المدير العام لوكالة الحوض المائي للساقية الحمراء ووادي الذهب،

السيدات والسادة المدراء،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الإداري لوكالة الحوض المائي للساقية الحمراء

ووادي الذهب،

السيدات و السادة ممثلي وسائل الإعلام

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي السرور وباهتمام كبير أترأس اليوم الدورة الثانية برسم سنة 2013

لاجتماع المجلس الإداري لوكالة الحوض المائي للساقية الحمراء ووادي الذهب. وأغتنم

هذه المناسبة لأشكر السيد والي جهة واد الذهب لكويرة والسادة العمال والسادة المنتخبين

وكذا جميع أعضاء المجلس الإداري للوكالة لمشاركتهم في أشغال هذا الاجتماع الهام.

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي في البداية أن أنوه بالدور الهام الذي تقوم به وكالات الأحواض المائية وخاصة

في تنفيذ وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للماء والتي تهدف إلى ضمان التزود بهذه المادة

الحيوية وذلك من خلال مواصلة تنمية العرض وعقلنة الاستعمال، إلى جانب الوقاية من

الفيضانات والمساهمة في إنتاج الطاقة الكهربائية.

ونظرا للارتفاع المتزايد على الماء، واعتبارا لمحدودية الموارد المائية فإن مواكبة التطور الإقتصادي والإجتماعي الذي تعرفه بلادنا ، تستدعي مضاعفة الجهود من طرف كل الفاعلين لتعبئة المزيد من الموارد المائية التقليدية المتاحة وتهيئ الظروف لتعبئة الموارد المائية غير التقليدية كتحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة مع تكريس مبدأ تثمين الموارد المائية والمحافظة عليها من الضياع والتلوث.

وقد تم بفضل السياسة الاستباقية التي نهجتها بلادنا منذ أكثر من أربعة عقود، تحقيق إنجازات جد هامة مكنت من رفع التحديات والإكراهات التي يعرفها حاليا قطاع الماء من خلال التدبير الناجع والمستدام للموارد المائية. ولقد عرفت هذه الاستراتيجية استحسانا واهتماما بالغين من قبل أهم الهيئات الدولية، والبلدان الصديقة وخاصة في إطار التعاون جنوب-جنوب.

إلا أن هذا لا يستثني ضرورة بذل مزيد من الجهود في مجال حماية الموارد المائية بهدف توفيرها للأجيال الحالية والقادمة، في الوقت والمكان المناسبين وبالكمية والجودة المطلوبتين.

واليوم، نحن مطالبين أكثر من أي وقت مضى بتنسيق الجهود لرفع التحديات الكبيرة المتمثلة في متابعة تعبئة المياه لمواجهة الطلب المتزايد الناتج بالأساس عن تطور نمط العيش والنمو الديمغرافي، باستعمال كل الوسائل المتاحة، لتيسير استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة، تكريسا للمكتسبات في مجال الحريات والحقوق الأساسية التي نص عليها الدستور الجديد.

وبالرغم من الظرفية التي تتميز بارتفاع الكلفة المترتبة عن التعبئة المائية وضعف الإمكانيات لتغطيتها، حرصت الدولة على تفعيل إنجاز مجموعة من البرامج والمشاريع الكبرى في إطار الاستراتيجية الوطنية للماء التي تهدف بالخصوص إلى توفير الموارد المائية الضرورية لمصاحبة التطور الاقتصادي والاوراش الكبرى للمملكة كمخطط المغرب الأخضر والمخططات السياحية والصناعية والعمرانية وذلك لضمان التدبير المندمج والمستدام للموارد المائية وتغيير سلوكيات المستهلكين.

## حضرات السيدات والسادة،

إن مسار بلادنا في مجال تدبير الموارد المائية مكنه من مراكمة تجربة كبيرة وصقل وتطوير خبرة وطنية بالإدارات والمؤسسات العمومية، فضلا عن تواجد مكاتب استشارة ساهمت في تكوين خبرات وطنية معترف بها دوليا، إلى جانب خلق نسيج من الشركات الخاصة القادرة على تحمل مشاريع كبرى محليا وجهويا، ناهيك عن شبكة من المختبرات المتطورة يعهد لها بمتابعة ومراقبة جودة هذه الاشغال والمنشآت.

وانسجاما مع روح الجهوية التي ترمي إلى تعزيز اللامركزية كخيار ديمقراطي استراتيجي يحقق التضامن والانسجام الاجتماعي، تم بمقتضى القانون رقم 10-95 المتعلق بالماء، اعتماد منهجية التخطيط التشاركي، وذلك بوضع مجموعة من الآليات لتدبير الموارد المائية بهدف ضمان الاستعمال الأمثل لها ودعم أسس التدبير المستدام والمندمج لهذه الموارد، ولاسيما باستعمال التكنولوجيات والتقنيات الحديثة والملائمة.

## حضرات السيدات والسادة،

إن تحديات تدبير التزويد بالماء في الحوض المائي للساقية الحمراء ووادي الذهب، يكمن أساسا فيما يلي :

- كونه أكبر حوض مائي بالمغرب،
- أهمية المساحة التي يغطيها والتي تقدر ب 350.107 كلم<sup>2</sup>،
- ندرة في الموارد المائية
- موارد مائية سطحية محدودة
- موارد مائية جوفية غير متجددة
- معدل التساقطات المطرية الضعيفة أو المنعدمة و التي لا تتعدى 60 ملم في السنة،
- معدل التبخر الشهري المتوسط الذي يصل إلى 159 ملم في الشهر أي 1910 ملم في السنة،

و عليه و أمام هذه التحديات فإنه يتحتم علينا جميعا :

- الحد من تأثير العوامل الطبيعية القسوى و التأقلم مع التغيرات المناخية،
- الحرص على الحفاظ على الموارد المائية و حمايتها و استعمالها بطريقة عقلانية و مستدامة،
- حسن التصرف و الإستغلال لهذه المادة الأساسية،
- التفكير في أنجع الحلول لضمان توفير الموارد المائية لسد الحاجيات المعبر عنها لمواكبة النمو الإقتصادي و الإجتماعي،
- مواصلة الدور الفعال للوكالة في المبادرة بالقوة الإقتراحية و ذلك لضمان التنسيق و التكامل في السياسات القطاعية المرتبطة بقطاع الماء.

#### حضرات السيدات والسادة،

قبل أن أختتم كلمتي أود التنويه بمجهودات العاملين بوكالة الحوض المائي للساقية الحمراء ووادي الذهب على الحصيلة الإيجابية التي تم تسجيلها، من خلال المؤشرات المتعلقة بإنجازات هذه الوكالة، رغم الاكراهات التي يعرفها القطاع. و إنني على يقين أن كل العاملين بهذه الوكالة لن يدخروا جهدا لتطوير هذا القطاع الحيوي.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن هذا الاجتماع يشكل فرصة للنقاش حول أنجع السبل لدعم عمل الوكالة وخاصة بتقوية هيكلها وتحديث طرق تدبيرها حتى تساهم في رفع التحديات المرتبطة بتعبئة المياه التقليدية وغير التقليدية واستكمال ترسانة القوانين بهدف تحفيز الاستثمار وتقوية النسيج المقاولاتي لتلبية الطلب المتزايد على هذه المادة الحيوية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

